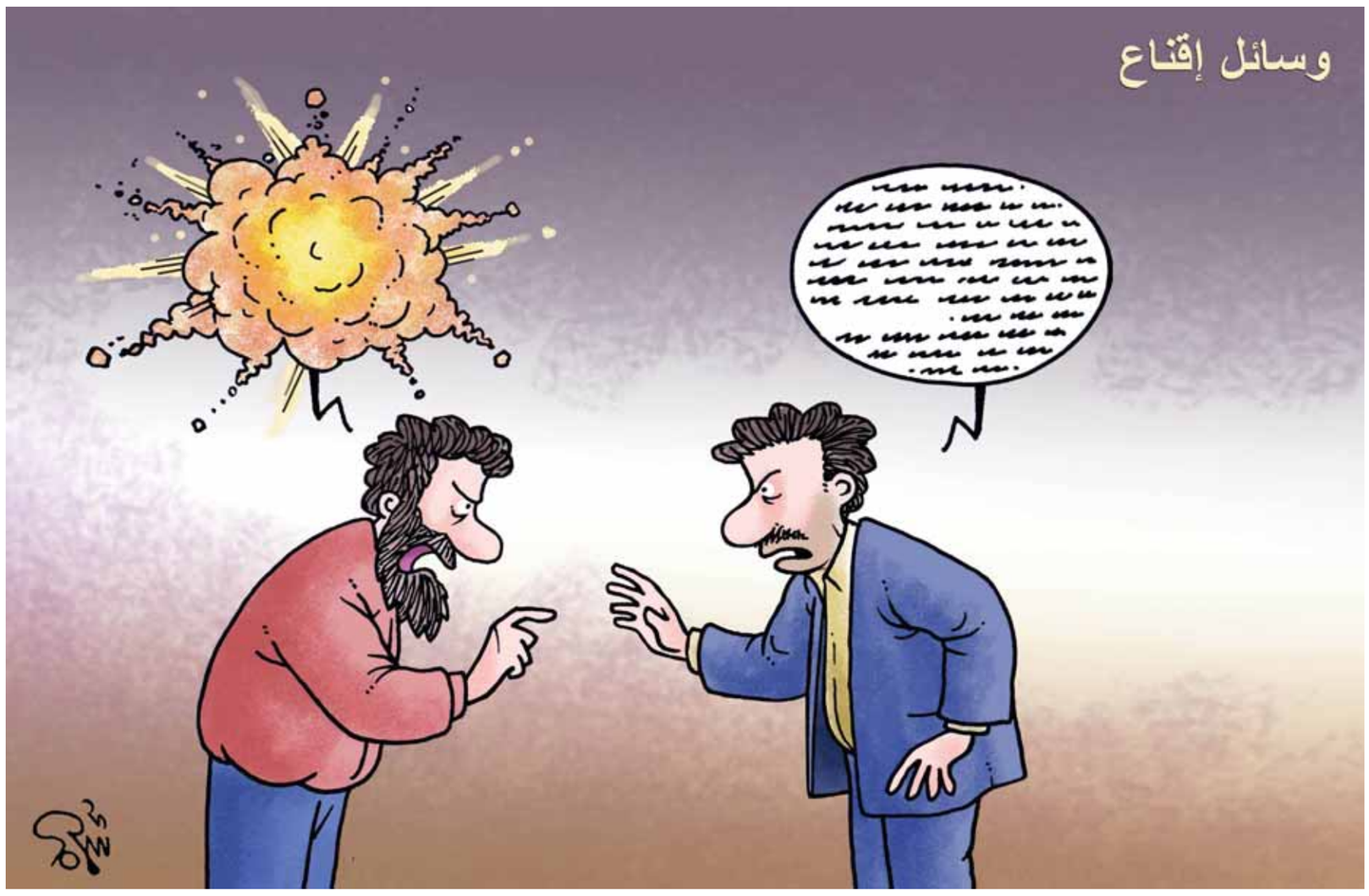

٤٠ ألف منتسب في ١٣٤ جمعية

اتهامات بالفساد في التعاون السكني في طرطوس

رئيس المجلس: «نحن مثل الأطرش بالزفة»

طرطوس - محمد حسين

اتهامات بالجملة تناوب على إلقائها كل من رئيس فرع الاتحاد التعاوني السكني في طرطوس غالب علي ورئيس لجنة توزيع المقاسم في الاتحاد محمد الدايري وصلت إلى حد القول إن هناك ٧٠ بالمئة مخالفين لشرط الانتساب من أصل ٤٠ ألف منتسب في ١٣٤ جمعية وأنه لا مسؤول إلا وله ٤ أسماء على حين ينص القانون على رقم عضوية واحد كما قال الدايري مطالباً السماسرة بعدم التدخل في عمل اللجنة جاء ذلك خلال انعقاد الدورة العادية الثانية للعام الحالي لمجلس محافظة طرطوس.

وأشار رئيس فرع الاتحاد إلى أنه تم التدقيق بقيود جمعية تم اختيارها عشوائياً فتبين أن عدد أعضائها ٧ آلاف منتسب على حين لا يجوز أن تتجاوز ٤٠٠ منتسب وأمام هذه المخالفات والارتكابات تم اتخاذ القرار بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣١ بتخصيص ٤ مقاسم لأسر الشهداء و٣ مقاسم للجرحى وخاصة مبتوري الأطراف.

وطالب المجلس بوضع الآلية التشريعية المناسبة لتحقيق هذا الهدف بعيداً عن منغصات مديرية التعاون السكني وأنه لم يتم توزيع أراض على الجمعيات في طرطوس منذ ٢٥ سنة وكل الناس تنتظر التوزيع مؤكدة أنها تنحني أمام تضحيات الشهداء والجرحى وذويهم لكنها تمثل حقوق ٤٠ ألف مدخر بالتعاون السكني في طرطوس ويمكن أن يلجؤوا إلى مقاضاتها في حال وافقت على قرار المكتب التنفيذي لفرع التعاون السكني في طرطوس المخالف للمادة ٤٩ من قانون التعاون السكني ولذلك أوقفت القرار.

رئيس مجلس المحافظة ياسر ديب حاول جاهداً ضبط إيقاع النقاش مطالباً بتشكيل لجنة يرأسها عضو المكتب التنفيذي المختص لمناقشة المذكرة التي سيتقدم بها فرع التعاون السكني فلا يعقل أن يستمر النقاش ونحن (مثل الأطرش بالزفة) كما قال.

وكان المجلس قد ناقش عدة قضايا خدمية وتنموية ومنها إعداد دراسة لترميم برج صافيتا الأثري والطلب بتخصيص مبلغ ٧ ملايين ليرة لقاء هذه الدراسة.

من جانبه قدم نائب رئيس المكتب التنفيذي علي بلال عرضاً لمجمل موازنة المحافظة والمشروعات المزمع تنفيذها وما تحتاج إليه من تمويل ومنها رصد الاعتمادات المالية لمشروع الجامعة وغيرها وكذلك دعم القطاع الصحي وصولاً إلى الطبابة المجانية والصحية ١٠٠ بالمئة.

وتركزت النقاشات على موضوع الأكشاك والأسواق الشعبية في المدينة وارتفاع الرسوم التي فرضتها البلدية.

تقرير رقابي بحق لجان شراء في مديرية الزراعة

أطباء يرفضون التعاقد مع مديرية الصحة

القنيطرة - الوطن

كشف رئيس مجلس محافظة القنيطرة محمد المحاميد عن صدور تقرير عن الرقابة الداخلية مصدق من الهيئة المركزية حول تجاوزات لجنة الشراء في مديرية الزراعة، مبيناً أن التقرير انتهى إلى فرض عقوبة الحسم ٣ بالمئة لأعضاء اللجنة لمدة ثلاث أشهر، إضافة إلى توجيه أمناء المستودعات بعدم استلام وإدخال أية مواد ما لم تكن مستوفاة للشروط الفنية ومطابقة للمواصفات والتعميم على كافة المديريات لنفس الغاية.

وطالب أعضاء المجلس خلال جلستهم بضرورة بناء سكن جامعي لطلاب جامعة القنيطرة والتخفيف من معاناتهم بالتنقل من تجمعات النازحين بدمشق وريفها إلى أرض المحافظة والتواصل من قبل المحافظ مع المنظمات الدولية لإقامة دورات لتأهيل المعلمين بداية العام الدراسي وضرورة ترحيل الأنقاض والقمامة من الحي الشمالي من تجمع سبينة وخاصة مع قدوم فصل الصيف وانتشار الحشرات، إضافة إلى الموافقة على عودة نحو ١٥٠٠ عائلة إلى الحي الواقع شمالي النهر بتجمع السبينة يطالبون بترحيل الأنقاض والردميات وإعادة تأهيل البنى التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي.

كما طالب أعضاء المجلس بإحداث تجمع في نجها يتبع لبلدية الحسينية حيث تتواجد ٣٠٠ عائلة من أبناء القنيطرة محرومين من كل الخدمات، إضافة إلى معاناة أهالي تجمع قدسيا من تأمين مادة الخبز وضرورة تأمين عدد من الأكشاك لبيع المادة وإعادة النظر بجميع المدرسين الذين يقومون بمهام إدارية ولاسيما أصحاب الاختصاصات العلمية وإحداث ثانوية بتجمع جرمانا، والإسراع بصرف رواتب المعلمين الوكلاء وتكدس الإداريين في مدرسة محمد مليحان بالمزة وتوزيع المستخدمين بالتساوي بين مدارس عرطوز.

وفي رده على تساؤلات الأعضاء أشار مدير تربية القنيطرة فوزات الصالح إلى عدم تكليف أي مدرس بعمل إداري إلا بموجب إحالة صحية أو موافقة الموجه المختص على عدم الحاجة لخدماته، أما بالنسبة لنقص المدرسين فالشكوى فقط من تجمعي الكسوة والبطيحة وبنسب قليلة جداً وذلك بسبب الانزياحات السكانية خلال الأزمة وحول تكليف معلمة بمهام معاونة مدير سواء بوساطة أو غيرها أكد على أنها الأحق والأقدم والأكفأ والانزعاج منها فقط لأنها ضبطت العمل وحاسبت المقصرين.

بدوره مدير الصحة عوض العلي لفت إلى أن نقص الأطباء على مستوى القطر بسبب تسربهم إلى خارج القطر ومركز البطيحة بحاجة إلى خمسة أطباء، مبيناً رفض الأطباء المقيمين بالتجمع التعاقد مع المديرية وطلبوا شروطاً تعجيزية علماً أن المركز الإسعافي يقوم بواجبه على أكمل وجه وتم فرز سيارتي إسعاف لنقل الحالات الحرجة للمشافي العامة.

قريباً مشروع قانون ترخيص المنشآت الطبية إلى «الشعب» سيحدث ثورة طبية

قربي لـ«الوطن»: بعض المراكز الطبية السنية مولات تجارية

محمد منار حميجو

أعلن رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب صفوان قربي أنه سيتم قريباً إرسال مشروع قانون لترخيص المنشآت الطبية إلى المجلس بعد التواصل مع وزارة الصحة في هذا الخصوص، موضحاً أن المشروع عاد إلى الوزارة بعد مناقشته في المجلس.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» رأى قربي أن مشروع القانون سيحدث ثورة طبية في ترخيص المنشآت الطبية لاسيما فيما يتعلق بالمشافي والعيادات والمراكز الطبية، مشيراً إلى أن الاتجاه حاليا لإحداث مراكز طبية يتواجد فيه أكثر من طبيب في اختصاصات مختلفة.

وأوضح قربي أنه تمت مناقشة المشروع سابقا قبل سحبه من المجلس بشكل مستفيض بالتعاون بين لجنة الخدمات والنقابات الطبية ووزارة الصحة، مضيفاً: بعدما وصل المشروع إلى مرحلة الإنضاج خرج مرة أخرى إلى الوزارة.

وأضاف قربي: نحن أحوج ما نكون إليه في هذا الوقت ولا سيما أنه سيفتح المجال لترخيص مشاف حديثة ومدن طبية في المرحلة القادمة.

وفي الغضون كشف قربي أن هناك بعض المراكز السنية اتبعت أسلوب الإعلان المضلل التي لا تتطابق مع اختصاص الطبيب على مبدأ المولات التجارية، موضحاً أن هذه المراكز على الغالب لا يكون صاحبها طبيباً بل مستثمر فتح مركزاً وشغل به أطباء.

وأضاف قربي: هؤلاء المستثمرون يشغلون في المركز طلاباً في الجامعة لم يتخرجوا فالغاية تجارية وهذا مخالف للقانون والمنطق والأصول العلمية والأخلاقية، لافتاً إلى أن بعض المراكز لا توجد فيها أدوات معقمة رغم أن الديكور جميل وشكل المركز حضاري ولكن يفتقد إلى الحد الأدنى من الأصول الطبية والخدمات التعقيمية.

وأكد قربي أن أي حالة فيها خلل قيد المتابعة الفورية، مشيراً إلى أن الحراك يكون أسرع عندما يكون هناك شكوى مقدمة لفرع النقابة في المحافظة.

> مستثمرون رخصوا لمراكز طبية وشغلوا بها طلاباً لم يتخرجوا

> أكثر من نصف أطباء أسنان المحافظات الساخنة نزحوا و٥ آلاف طبيب غادروا البلاد

ورأى قربي أن هذه الحالة عابرة بأن البعض حاول استغلال الظروف التي تمر بها البلاد لفتح مثل هذه المراكز، مؤكداً أن النقابة جاهزة لضبط أي حالة في هذا الخصوص لتكون العيادات على جودة عالية من الجودة.

وأوضح قربي أن هناك لجاناً لمزاولة المهنة في الفروع بالمحافظات لمراقبة واقع العيادات والجودة والتراخيص بالتعاون عند اللزوم مع مديريات الصحة، مضيفاً: غالباً يتم التحرك عندما يكون هناك شكوى من مواطن راجع إحدى العيادات أو المراكز الطبية.

وفيما يتعلق بوضع أطباء الأسنان أكد قربي أن أكثر من نصف أطباء الأسنان القاطنين في المحافظات الساخنة نزحوا إلى محافظات أخرى سواءاً كانت دمشق أم غيرها بحسب المحافظة القريبة لهم.

وأوضح قربي أن النقابة سهلت فتح العيادات للأطباء الذين تركوا محافظاتهم الساخنة شريطة إعلام النقابة على الرغم أنه يمنع للطبيب فتح العيادة إلا في المحافظة التي رخص بها.

وأكد قربي أن أكثر من ٥ آلاف طبيب غادروا البلاد في ظل الأزمة، لافتاً إلى أن النقابة تقدم تسهيلات لهم لإبقائهم على تواصل وتعاون مع النقابة تمهيداً لعودتهم.

وأضاف قربي: قلوبنا وعقولنا مفتوحة لأي اقتراح في هذا الموضوع لتقديم التسهيلات للأطباء المغتربين.

أقسام جديدة في فرع قضايا الدولة باللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

شدد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم على ضرورة تفعيل عمل فرع قضايا الدولة من خلال تطوير آليات وقنوات عمله ودعمها وإيجاد فرق عمل وكادر فاعل مهمته الأرشفة والمعالجة والانجاز وتحصيل المال العام، واستثمار الوقت وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا في العمل من أتمتة وربط شبكي.

وقال السالم لـ«الوطن» عقب اجتماعه مع رئيس فرع قضايا الدولة في اللاذقية سهير سلهب: إنه تم بحث سبل التعاون من إعداد مذكرة عمل إستراتيجية وتشكيل لجان عمل تفصيلية مشتركة لتحقيق المصلحة العامة، مؤكداً ضرورة إحصاء جميع دعاوى الدوائر الحكومية ودراسة أضابيرها والعمل على معالجتها وخاصة ما يتعلق بالاستثمارات السياحية والأملاك ودعاوى مخالفات البناء.

ولفت السالم إلى استعداده لتقديم المزيد من الدعم لإنجاح العمل وحسن سير أدائه، في ظل الخطوات الجديدة المتخذة من رئاسة الفرع.

من جهتها، أكدت سلهب لـ«الوطن» أن الفرع أنجز العديد من الخطوات والإجراءات لتفعيل أدائه، مبينة أنه تم إحداث أقسام عمل لأول مرة وتوزيع العمل عليها ودعمها بالموظفين.

وأضافت سلهب: إنه تم إحصاء جميع الدعاوى المتراكم منها وغير المتراكم والعمل على معالجتها عن طريق صيغ ورش العمل، وطرح مبدأ التحفيز والتكريم للموظفين على أساس الإنجاز والإنتاج، والذهاب باتجاه هدف استثمار الزمن وتحصيل المال العام، مشيرة إلى أن دعم المحافظة سينعكس إيجاباً على سير العمل في الفرع.

رئيس فرع مرور حماة: لم يردنا سوى شكويين عن مخالفة بالتعرفة

محمد أحمد خبازي

مهما كانت مسافة مشوارك أو طلبك قصيرة في مدينة حماة ، أجرة التكسي ٥٠٠ ليرة علماً أن الأجرة المحددة لا تزيد عن ٣٥٠ ليرة، والمسافات الطويلة لا يرضى السائقون بأقل من ١٢٠٠ أو ١٥٠٠ ليرة!

ويقول المواطن وائل عيسى بلسان المواطنين: لماذا لا تلزم الجهات المعنية السائقين بتشغيل العدادات المركبة في سياراتهم؟ وإلى متى سيظل بعض السائقين يستنزفون جيوبنا بأجورهم المرتفعة والمزاجية؟

رئيس فرع المرور في حماة المقدم وليد العجيلي كشف لـ«الوطن» أن اللجنة التي كانت تعدل تعرفة العدادات في حماة هي من محافظة حلب ، وقد توقفت عن العمل بسبب الظروف الأمنية، وبيّن أنه خلال الأسبوع الماضي عقد اجتماع لمناقشة الواقع المروري في المحافظة وتعهد فيه رئيس نقابة النقل البري بتعديل تعرفة عدادات التكسي وإعادة ضبطها.

وقال المقدم العجيلي: منذ عدة أشهر لم تردنا شكاوى سوى مخالفتين بالتعرفة وقد نظمنا بحق المخالفين الضبط اللازم ، وأي سائق يتقاضى أجرة زائدة نخالفه.

بدوره رئيس دائرة حماية المستهلك في حماة نعمان الحاج أكد تنظيم ١٠ ضبوط بحق سائقي تكسي تقاضوا أجرة زائدة ، وذلك منذ بداية العام.

بعد أن طرحت «الوطن» معاناتهم.. توصية برفع رواتب الموفدين داخلياً إلى الضعف

وزير التعليم العالي: قواعد اعتمادية للمعاهد التقانية

مصدر مسؤول لـ«الوطن»: ضمن خطة التعليم العالي لدعم الإيفاد الداخلي

فادي بك الشريف

يبدو أن ما طرحته «الوطن» مؤخراً من شكاوى للموفدين داخلياً والرواتب الضئيلة التي يتقاضونها استدعى تدخل وزارة التعليم العالي لإيجاد حلول لهذا الموضوع بغية تقدير وضع الموفدين داخلياً وتحسين مستوى رواتب إيفادهم.

وفي الغضون أوصت اللجنة العليا للبعثات العلمية في اجتماعها أمس برئاسة وزير التعليم العالي عاطف النداف وبحضور وزير التربية هزوان الوز ووزير المالية مأمون حمدان ورئيس هيئة التخطيط والتعاون عماد صابوني بالموافقة على زيادة راتب الموفدين داخلياً بحيث تصبح ضعف الراتب النافذ بهدف تشجيع الإيفاد الداخلي للموفد وتمكنه من التفرغ للدراسة والحصول على الشهادة بالمدة المطلوبة.

كما أوصت اللجنة بالموافقة على زيادة بدل السكن للموفد داخلياً، وتعديل بدل قيمة الحاسوب المقدمة للموفد بحيث تصبح قيمتها ١٠٠ ألف ليرة سورية، وصرف بطاقة الطائرة للموفد الخارجي حسب تعرفة شركة الخطوط الجوية السورية عند العودة النهائية للقطر، إضافة إلى الموافقة على صرف ثمن بطاقة الطائرة لابن الموفد المولود في بلد الإيفاد عند عودته للقطر.

وأوصت اللجنة أيضاً بالسماح للموفد العودة إلى القطر كل سنتين لقضاء إجازته الممنوحة إليه مجتمعة أو متفرقة أصولاً ويتقاضى الموفد أجر بعثته الخارجية.

هذا ويتقاضى المعيدون والموفدون داخلياً بين الجامعات رواتب شهرية متدنية جداً، لا تكاد تصل إلى ١٨ ألف ليرة سورية شهرياً لم يطرأ عليها أي تعديل خلال فترة الأزمة وحتى قبلها، الأمر الذي تطلب مراعاة وضع وظروف الطلاب في الجامعات وتدخل وزارة التعليم العالي لتحسين رواتبهم الشهرية لإيفادهم إضافة إلى السعي إلى زيادة عدد المعيدين في الكليات وبمختلف الاختصاصات ذات الحاجة، وإجراء دراسة شاملة لزيادة الإيفاد الداخلي ضمن الحاجة الفعلية.

> دفع ثمن بطاقة السفر للموفد الخارجي

وبحسب مصدر مسؤول في التعليم العالي أكد لـ«الوطن» أن هذه الإجراءات تأتي ضمن اهتمام الوزارة بوضع الموفدين وتقدير ظروفهم، موضحاً أن هذا ضمن خطة الوزارة لدعم الموفدين والإيفاد الداخلي، وهو يتابع من الوزارة لاتخاذ ما يلزم لتحسين وضع الموفدين، ناهيك عن الاهتمام بتسهيل وضع الموفدين في الخارج.

في سياق متصل عقد المجلس الأعلى للتعليم التقاني جلسته الأولى لعام ٢٠١٨ برئاسة وزير التعليم العالي الدكتور عاطف النداف رئيس المجلس.

وأكد النداف أهمية الاطلاع بالدور المهم للمعاهد التقانية في إعادة الإعمار في المرحلة المقبلة والعمل على وضع قواعد اعتمادية للمعاهد التقانية يتم من خلالها تقييم البنى التحتية للمعاهد ومدى ملاءمتها للعملية التعليمية ما يحقق المستوى المناسب لتلبية سوق العمل، منوهاً بضرورة أن يأخذ القطاع الخاص دوره في عملية التنمية وأن يكون شريكاً أساسياً مع القطاع العام في تأسيس شراكات متطورة من حيث التدريب والمشاركة في توصيف الخريجين.

وسمح المجلس للطلاب العرب والأجانب من حملة الثانوية المهنية التسجيل في المعاهد التقانية وفق نسبة محددة، والعمل على توحيد وأتمتة الوثائق والشهادات الصادرة عن المعاهد التقانية ووضع اللصاقة الأمنية على مصدقة التخرج والشهادات والعمل على إجراء أرشفة كاملة لتلك الوثائق.

كما أقر معالجة أوضاع طلاب معاهد حماة الذين غيروا قيدهم خلافاً لشروط القيد واتخاذ الإجراءات المطلوبة بالمخالفين، وتسوية أوضاع الطلاب الأوائل في المعهد التقاني للحاسوب في الرقة للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤.

٤٠ مليار ليرة ديون المصرف الزراعي على فلاحي الحسكة

الحسكة- دحام السلطان

دعا محافظ الحسكة جايز الحمود الموسى مديريتي فرع البريد والمحروقات ومصرف اليعربية في الحسكة للتدقيق في عمل معتمديها الماليين أثناء تسليم الرواتب، فيما يخص التوقيع والبصمة المطلوبة من صاحب الاستحقاق وحضوره بشكل شخصي وليس حصرها بالمعتمدين ومتابعة عهدهم الشخصية.

وأكد المحافظ خلال اجتماعه بالمجموعة الثانية من مديري فروع المؤسسات العامة والمصارف مكافحة الهدر وضبط القيود والحسابات والكشوفات المالية في مواعيدها المحددة، لتجنب التزوير والاختلاسات التي شهدتها بعض مؤسسات الدولة خلال الفترة الأخيرة، ولاسيما مديريتي التربية والزراعة.

وشدد الموسى على ضرورة عدم العبث بالمال العام، والتعامل معه وفق الأنظمة والقوانين المرعية والأصول الناظمة للعمل، والمحافظة على نظافة المقرات والتقيّد والالتزام بالدوام اليومي الرسمي.

بدوره بين مدير فرع المصرف الزراعي في الحسكة خضر الحسو أن ديون فروع المصارف الزراعية على الفلاحين وصلت إلى ٤٠ مليار ليرة عدا الفوائد المترتبة على رأس المال الحقيقي، مبيناً أنه تم صرف مبلغ ٢.٢٦ مليار ليرة سورية على مستوى المحافظة كقيم فواتير لمحاصيل الحبوب التي تم تسويقها للدولة عن الموسم الزراعي الشتوي الماضي، مبيناً حجم الصعوبات التي تعاني منها المصارف، ولاسيما عدم القدرة على تحصيل الديون، نتيجة لتذمر الفلاحين وعدم قدرتهم على السداد بفعل الظروف الراهنة التي عطلت مسار الإنتاج الزراعي بفعل الأزمة، مؤكداً: أن المؤسسات المصرفية الزراعية شبه خاسرة منذ بداية الأزمة وإلى الآن فكل ما تم تحصيله من الديون لا يشكل رقماً بالنسبة لحجم الدين العام وفوائده الملحقة به.

وأشارت مديرة فرع المؤسسة العامة للتجارة الخارجية سمر الصومعي إلى ضرورة توزيع منتجات معمل «تاميكو» من الدواء عن طريق فرع المؤسسة، مبيّنة حجم عمل فرع المؤسسة المنوط بها، من استيراد لمادة الإسمنت وتقديمه لمؤسسة العمران، واستيراد قساطل مياه الشرب والصرف الصحي وتقديمها لمؤسسة المياه، وتوزيع أكياس الخيش عن طريق فرع مؤسسة الحبوب وتنظيم إجازات الاستيراد للبناء وسوى ذلك، وقامت أيضاً ببيع الأدوية المستوردة من الإدارة العامة بمبلغ ١٥٠ مليون ليرة سورية خلال العام الماضي، وبتحصيل كامل ديونها البالغة نحو ٥٠٠ مليون ليرة كانت مترتبة على مؤسسات الدولة.